دعائم الحوكمة وفاعليتها في تحستن الأداء المصرفي

د. شـــــريفة بوعبيــدة •

ملخص الدراسة

لقد أصبح موضوع الحوكمة المصرفية محور اهتمامات معظم المنظمات العالمية والهيئات الدولية خاصة إثر التقلبات والإنهيارات المالية المتتالية ،ومن بين هذه المنظمات والهيئات الدولية المختصة في هذا المجال نجد لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي تسعى جاهدة إلى مواكبة وصياغة جملة من المعايير الدولية والمبادئ الحوكمية وفق ما يوافق هذه التغيرات والتقلبات التي تخص القطاع المصرفي ،وفي هذا السياق يهدف هذا المقال إلى إبراز أهمية تقيد المصارف العالمية بالتطبيق الجيد لمختلف المبادئ الحديثة التي أصدرتها لجنة بازل وفق وثيقة شهر جويلية لسنة 2015 ،وذلك من أجل ضمان سلامة واستقرار أدائها المالي ،حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن التطبيق الجيد لمختلف هذه المبادئ يعمل تحسين معظم المؤشرات المالية لمختلف المصارف التجارية .

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية ، المبادئ الحوكمية ،المؤشرات المالية.

The pillars of governance and their effectiveness in improving banking performance

BOUABIDA CHERIFA •

Abstract

The International organizations and commissions nowadays are most interested to the banking governance especially on the consecutive financial collapses, among those organizations interested this sector is Basel control committee with tries to keep with a set of an international standards and banking Governance according to the changes and fluctuations of the banking sector.

Our purpose is to show the importance of the best applications of the modern principles by the international banks, those principles issued by the Basel commission according to a document on July 2015 in order to ensure stability and security on their financial performance .as a result of this study is that a good application of the several principles is going to improve most of the financial indicators of the different commercial banks.

Key words: Banking Governance, Governance principals, Financial indicators.

• دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة لونيسي علي البليدة 2، البليدة، الجزائر، bouabida.cherifa@gmail.com .

• Doctor's degree in Economic Sciences, Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences, University of Blida 2, Blida, Algeria, bouabida.cherifa@gmail.com .

مقدمة

أصبحت المصارف تواجه عدة تحديات خاصة مع تزايد مختلف الأزمات الإقتصادية والمالية وعلى هذا الأساس وضعت المصارف من ضمن أولوياتها تحقيق مستويات عليا لأدائها المصرفي إذ أصبح رفع مستوى الأداء على قمة اهتمامات المصارف وذلك في كون أن الأداء المصرفي يمثل المؤشر الحقيقي لمدى نجاعة المصارف في ممارسة نشاطها ،وحتى تستطيع هذه المؤسسات المصرفية أن ترفع من أدائها لابد عليها أن تحسن من مختلف المؤشرات المالية الخاصة بها ،وذلك من خلال الإعتماد على توظيف مختلف المبادئ والآليات والعناصر الخاصة بالحوكمة المصرفية والمتمثلة في كل من (النزاهة ،الإفصاح والشفافية ...إخ) .

الإشكالية: وعلى هذا الأساس سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية: **كيف تساهم مختلف المبادئ الحديثة للحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المصرفي؟**

منهجية الدراسة: ولمعالجة هذه الإشكالية تم الإعتماد على المنهج التاريخي من خلال التطرق إلى أهم المحطات التاريخية لتطور مفهوم الحوكمة، كما تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف وتحليل أهمية الدور الذي تلعبه أهم الدعائم والمبادئ الحديثة للحوكمة المصرفية في تحسين أهم المؤشرات المالية لمختلف المصارف التجارية ، والتي تعكس بدورها مدى تحسن وتطور الأداء المصرفي ككل .

أهداف البحث : هناك جملة من الأهداف التي يرمي إليها هذا البحث يمكن تلخيصها فيما يلي :

- وضع الإطار النظري للحوكمة المصرفية .
- وضع الإطار النظري للأداء المصرفي .
- التعرف على أهم مبادئ الحوكمة المصرفية الحديثة والصادرة عن لجنة بازل .
- معرفة الدور الذي تلعبه هذه المبادئ الحديثة في تحسين الأداء المصرفي من خلال تحسين مختلف مؤشراته المالية .

أهمية البحث : تكمل أهمية هذه الدراسة في معرفة أهم المرتكزات ومختلف المبادئ الحديثة للحوكمة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل وفق وثقة شهر جويلية لسنة 2015 ،وكذا ابراز الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تحسين الأداء المصرفي على مستوى مختلف المؤسسات المصرفية.

محاور الدراسة : وللإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية :

- أولا : الإطار النظري للحوكمة المصرفية .
- ثانيا : الأداء المصرفي (مفهومه ،أهدافه ،أهم مؤشراته المالية)
- ثالثا : أهمية تحليل عناصر الحوكمة في تحسين الأداء المصرفي.

I. الإطار النظري للحوكمة المصرفية.

يعد مصطلح الحوكمة في الأدبيات التنموية مفهوما حديثا نسبيا إذا ما قورن ببعض المصطلحات الأخرى[1] ، حيث يعتبر من أهم وأشمل المصطلحات التي أخذت تنتشر على المستوى العالمي خلال العقدين الأخيرين.

1. **التطور التاريخي لمفهوم الحوكمة** : يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة الإغريقية ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف ،وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة وشريفة ،في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب ،ورعايته وحمايته للأمانات والبضاعة التي عهدت إليه ،وايصالها إلى أصحابها ،ودفاعه عنها ضد القراصنة ،وضد الأخطار التي تتعرض لها أثناء الإبحار، فإذا ما وصل بها إلى ميناء الوصول ثم عاد إلى ميناء الإبحار من مهمته سالما أطلق عليه التجار وخبراء البحار : القبطان المتحوكم جيدا (Good Governor)[2] ،ثم تطور هذا المصطلح كما جاء بمعناه باللغة الإنجليزية (Governance) هذا ما دفع ببعض الدول مثل ألمانيا وفرنسا إلى استخدام نفس المصطلح الإنجليزي وبذات الحروف مع تغيير طريقة نطقها ولفظها ، ويعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح (Corporate Governance) أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي اتفق عليها فهي "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"[3]

2. **مفهوم الحوكمة المصرفية** : من أوائل من اهتم بهذا الموضوع هي منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) حيث قدمت أول تعريف لها عام 1999 وعرفت الحوكمة على أنها " ذلك النظام الذي يوضح كيفية إدارة منشآت الأعمال المالية والرقابة عليها".[4]

ويعرف بنك التسويات الدولية التي تعمل تحت سلطته لجنة بازل للرقابة المصرفية الحوكمة في المصارف بأنها " الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين"[5] .

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الحوكمة المصرفية ما هي إلا نظام يتم من خلاله توجيه ورقابة مختلف المؤسسات، فالحوكمة تحدد توزيع الواجبات والمسؤوليات بين مختلف المشاركين والمساهمين فيها، نذكر منها على سبيل المثال مجلس الإدارة والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح المشتركة، كما تضع أيضا القواعد والأحكام لإتخاذ أنسب القرارات، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الحوكمة تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله أي مؤسسة كانت وضع أهدافها وتوفير الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وفق الوجه الصحيح والمنهج السليم.

3. **أهمية الحوكمة المصرفية** : تعتبر الصناعة المصرفية عصب الحياة الإقتصادية لما لها من دور وتأثير فعال في تنمية وإدارة العملية الإقتصادية على المستوى العالمي والمحلي وفي مختلف الميادين

التنموية والإستثمارية ومما لاشك فيه أن الحوكمة المصرفية أصبحت تلعب دورا أساسيا في تسيير وترشيد القطاع المصرفي وعليه يمكن تلخيص أهمية الحوكمة الجيدة في المصارف على النحو التالي[6]:

- تعتبر الحوكمة نظام يتم بموجبه توجيه و رقابة العمليات التشغيلية للمصارف.
- تمثل الحوكمة الجيدة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الإقتصادية.
- يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تحسين إدارة المصارف وتجنب التعثر والإفلاس ،حيث أنه يضمن تطوير الأداء ويساهم في اتخاذ القرارات على أسس سليمة.
- يؤدي تبني معايير الحوكمة في المصارف إلى ربط المكافآت ونظام الحوافز بالأداء مما يساعد على تحسين كفاءة أداء المصرف بشكل عام.
- يساعد تبني معايير الإفصاح والشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين في إطار التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة على منع حدوث الأزمات المصرفية [7].
- تشكيل مجلس إدارة قوي ، يمكن من اختيار مديرين قادرين على القيام بمهام المصرف بكفاءة[8].

4. المبادئ الحديثة لإرساء وتعزيز الحوكمة المصرفية وفق وثيقة لجنة بازل لشهر جويلية 2015: حسب التقرير الأحدث للجنة بازل الصادر في شهر جويلية 2015، تم تلخيص مبادئها إلى ثلاثة عشر مبدأ والتي نوجزها فيما يلي [9] :

4-1 المسؤولية الكاملة لمجلس الإدارة: يتولى مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة على المصرف، حيث يعتبر المسؤول والمكلف الوحيد عن وضع الأهداف الاستراتيجية للمصرف ومتابعة تنفيذها ويكون ذلك في إطار مفهوم الحوكمة وتماشيا مع الثقافة المصرفية السائدة .

4-2 تركيبة وكفاءة مجلس الإدارة: يجب أن يمتلك أعضاء مجلس الإدارة المقومات والمؤهلات اللازمة التي تمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم، كما يجب أن يكونوا مدركين تماما لدورهم في مجال الرقابة والحوكمة، إضافة إلى تمتعهم بالقدرة على إصدار القرارات المناسبة فيما يتعلق بمختلف الأنشطة التي يمارسها البنك.

4-3 القواعد والممارسات الخاصة بمجلس الإدارة: على مجلس الإدارة أن يحدد من أجل مهامه الخاصة، قواعد وممارسات للحوكمة تكون ملائمة لطبيعة هذه المهام، ويجب أن يحوز على الوسائل اللازمة التي تمكنه من الامتثال لهذه الممارسات، ولضمان فاعليتها يتوجب على مجلس الإدارة ان يقوم بنشرها بصفة دورية.

4-4 الإدارة العليا: تخضع الإدارة العليا لسلطة ورقابة وإشراف مجلس الإدارة، كما يجب عليها أن تعمل على ضمان تنفيذ وتسيير أنشطة البنك بما يتوافق ويتلاءم مع كل من استراتيجية الأعمال ونزعة المخاطر، والسياسات الأخرى المعتمدة من قبل المجلس.

4-5 هياكل المجموعة : في هياكل المجموعة يتحمل مجلس الإدارة للشركة الأم المسؤولية التامة على أنشطة المجموعة التابعة لها ، كما يكلف بوضع إطار خاص بالحوكمة يكون واضحا ومتوافقا مع الهيكل التنظيمي للشركة ،كما يجب أن يتلاءم مع نشاط ومخاطر المجموعة والشركات التابعة لها ،

كما يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك معرفة وإدراك هيكل المجموعة والمخاطر التي يمكن أن تشكلها له .

4-6 وظيفة إدارة المخاطر: على كل بنك أن تتوفر على مستواه وظيفة لإدارة المخاطر تكون مستقلة فعالة، وتحت وصاية مدير إدارة المخاطر، مع حصول هذه الوظيفة على المكانة الملائمة لها والمحافظة على استقلاليتها، بالإضافة إلى توفير الموارد الضرورية لها كما يمكن أن تلجأ إلى مجلس الإدارة عند الضرورة .

4-7 رصد، متابعة ومراقبة المخاطر: يجب على البنوك رصد، ومتابعة ومراقبة المخاطر بصفة دورية، حيث نجد أن درجة تعقيد البنية التحتية للبنك الخاص بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية تكون ملزمة بمواكبة جميع التغيرات والتطورات الحاصلة على كل من مستوى بيانات المخاطر الداخلية للبنك، بالإضافة للمخاطر الخارجية ومخاطر القطاع.

4-8 التبليغ عن المخاطر : يستوجب على البنك توفير إطار فعال لحوكمة المخاطر ،من خلال تصميم نظام اتصال داخلي قوي وفعال حول جميع المخاطر وذلك بين مختلف أقسام البنك ومن خلال تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا.

4-9 الإمتثال : يُشرف مجلس الإدارة على إدارة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك في حالة عدم امتثاله لمختلف القوانين والتنظيمات التي تنظم العمل البنكي، كما يجب على هذا المجلس أن ينشأ وظيفة الامتثال في الهيكل التنظيمي باعتبارها الخط الدفاعي الثاني للمخاطر التي يواجهها البنك، من خلال متابعتها لمدى توافق أنشطة البنك مع القوانين والتنظيمات المعمول بها، وكذلك توافقها مع السياسة الداخلية للبنك.

4-10 المراجعة الداخلية : تمثل وظيفة المراجعة الداخلية الفعالة الخط الدفاعي الثالث للبنك، ويجب عليها أن تعمل على مساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا على تطوير إطار فعال للحوكمة وتقوية المركز المالي للبنك على المدى الطويل.

4-11 نظام التعويضات : إن تصميم نظام التعويضات وهيكل الأجور والمكافئات الخاص بالموظفين عليه أن يساهم في إرساء نظام حوكمة جيدة ،وإدارة محكمة لمخاطر البنك ،لهذا على مجلس الإدارة أن لا يهمل نظام التعويضات ويستوجب عليه التطوير والمتابعة الدائمة لهذا النظام.

4-12 الافصاح والشفافية : حتى تكون هناك حوكمة بنكية فعالة يجب أن تتسم بالإفصاح والشفافية الكاملة اتجاه كل من المساهمين، المودعين، أصحاب المصالح المشتركة وكافة الأطراف المتدخلة في السوق.

4-13 دور السلطات الاشرافية : يمكن للسلطات الاشرافية أن تقدم التوصيات والتوجيهات للبنك في كل ما يتعلق بمجال تطبيق الحوكمة ومتابعة تنفيذها، كما تقوم بإجراء تقييمات شاملة وتفاعلات منتظمة مع مجلس الإدارة والإدارة العليا ،بالإضافة إلى إجراء تحسينات وتصحيحات إن اقتضت الحاجة، وكذلك مشاركة المعلومات المتعلقة بالحوكمة مع السلطات الإشرافية الأخرى.

II.الأداء المصرفي (مفهومه، أهدافه، أهم مؤشراته المالية)

1-مفهوم الأداء المصرفي : الأداء هو جملة من الأبعاد المتداخلة والتي تتضمن كيفية الإنجاز والطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الإدارة ،ومدى تطابق ما تم إنجازه مع المعايير والمقاييس المحددة والمتعلقة بالكمية والنوعية والتوقيت ،هذا من الجانب المادي ،أما من الجانب المعنوي فذلك يعني مدى حماس العامل ورغبته في انجاز المهام الملقاة على عاتقه ، واستعداده لإتقان العمل وسلوكه مع رؤسائه وزملائه ،والوسائل التي يتبعها لتحسين وتطور مهاراته"[10] ،كذلك يمكن تعريف الأداء على أنه "انعكاس لكيفية استخدام المنظمة المصرفية لمواردها المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها[11]" .أما إذا رجعنا إلى تحديد مفهوم تقييم الأداء المصرفي فسوف نعرفه على النحو التالي[12]:

تقييم الأداء هو " عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها، للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة".

أما على المستوى الإستراتيجي فإن تقييم الأداء هو : " تشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة أصول وخصوم المصرف".

وعليه يمكن القول على أن تقييم الأداء المصرفي هو عملية قياس لمجموعة الأعمال والنتائج المحققة ومقارنتها بمجموعة الخطط المعدة مسبقا من أجل تدارك الأخطاء وتصحيحها واكتشاف وتحديد نقاط القوة والضعف الخاصة بالمصرف .

2- **أهداف تقييم الأداء البنكي:** هناك جملة من الاهداف التي ترمي إليها عملية تقييم الأداء الخاصة بالمصارف التجارية والتي يمكن تلخيصها في الآتي [13]:

- متابعة تنفيذ أهداف المصرف المحددة، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا ضمن الخطة المرسومة المحددة لها ، ويتم ذلك باستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء.
- قياس مدى نجاح المصرف من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق أهدافه وتوفر المعلومات لمختلف المستويات وللجهات الأخرى خارج المصرف.
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المصرف وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها ، والعمل على تجنب الأخطاء مستقبلا.
- توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في المصارف إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنه من إجراء المتابعة الشاملة المستمرة لنشاط المصرف لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق .

– تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المصرف ، تساهم في وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته[14] .

3– مؤشرات تقييم الأداء المصرفي

على ضوء ما تم تقديمه مسبقا يمكن تقسيم معايير ومؤشرات تقييم الأداء المصرفي إلى قسمين أو مجموعتين أساسيتين وهما : المعايير (المؤشرات) الكيفية والتي تتعلق بالطريقة والكيفية التي يتم من خلالها إنجاز هذا العمل المصرفي ،حيث تتعلق هذه المعايير بمختلف السلوكيات الصادرة عن عمال وموظفي المصرف من خلال تعاملاتهم مع الزبائن ،أما المجموعة الثانية فهي متعلقة بالمعايير والمؤشرات الكمية والتي تشمل عدة معدلات ونسب مئوية خاصة بمؤشرات الأداء المالي حيث تعرف على أنها " تعبير حسابي بسيط للعلاقة بين عنصر وآخر ،بمعنى ينظر إلى كل عنصر كنسبة من عنصر آخر "[15].ومن خلال هذا التعريف يمكن القول على أن هذه المؤشرات غالبا ما يعبر عنها من خلال النسب التي تعكس أثر تعاملات المصرف والتي تستخدم في تقييم أداء المصرف وتحليل مركزه المالي ،والتي نذكر منها كل من مؤشر الربحية ومؤشر السيولة .

3–1– مؤشر الربحية

3–1–1– مفهوم مؤشر الربحية : إذا كانت الإيرادات تؤشر إلى نقطة البداية للأداء المالي فقط ،فإن الربحية تؤشر إلى النتيجة النهائية لجميع الجهود والأنشطة لأداء المصرف ،وهي المقياس الكلي للأداء المالي فالربحية وتحقيق عائد ملائم لمالكيه من الأهداف الأساسية في عمل المصارف ،ولكي يحقق المصرف تلك الأرباح عليه أن يوظف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وأن يقلل نفقاته ما أمكن ذلك[16].

3–1–2– أهمية قياس مؤشر الربحية : يتم تقييم الكفاءة المالية للمصارف من خلال مجموع النسب والمؤشرات، ولعل أهم هذه النسب استعمالا هي نسب المردودية من معدل العائد على مجموع الأصول ومعدل العائد على الأموال الخاصة ،حيث يمكن أن يحدد مؤشر الربحية هدفين أساسيين يتمثلان في مستوى قيمة النتائج وتطوراتها وكذلك نوعية ودقة هذه النتائج ،وبالتالي يمكن تقييم نتائج المصرف بدلالة الأبعاد التالية[17]:

- القدرة على توليد الأرباح غير الموزعة .
- حديد مستوى الإستقرار في النتائج .
- مستوى تكاليف النشاطات .
- مستوى فعالية نظام الموازنة التقديرية ونظام الإعلام في المؤسسة .
- مستوى إدارة نشاطات الصرف والفوائد .

3–2– مؤشر السيولة

3–2–1– مفهوم مؤشر السيولة : تمثل قدرة المصرف على مواجهة التزاماته الفورية والمتوقعة من دون تأخير، والمقصود بالسيولة هنا قدرة المصرف التجاري على تحويل جزء من أمواله شبه النقدية إلى

نقد وخلال فترة زمنية قصيرة تسمح بمواجهة سحوبات عملاءه وإلا فإن التعرض لنقص السيولة سيؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين بالمصرف[18]. فإذا لم تستطع هذه المصارف التجارية تسديد مستحقاتها آنيا يعتبر هذا الأمر كافي لإنتشار الإشاعات بين مختلف الزبائن المتعاملين معها والمطالبة بسحب أموالهم ،هذا ما يجعل المصرف التجاري يحتفظ بنسبة من الأموال السائلة من أجل مواجهة سحوباتهم .

3-2-2- خطوات تحديد حجم السيولة : تتحدد السيولة من خلال التشريعات القانونية بالإضافة إلى ما يضيفه البنك من مقادير اضافية من السيولة لمواجهة الطلب الموسمي على القروض ،والطلب غير المتوقع على الودائع ويقوم البنك بالموائمة بين هذه المتطلبات وبين النقدية السائلة عن عمليات الإيداع وسداد اقساط القروض أو الإيرادات الأخرى للبنك ،ويمكن الوصول إلى تقدير حجم السيولة والتنبؤ بها من خلال الخطوات التالية [19]:

- إعداد سلاسل زمنية شهرية لإجمالي الودائع وإجمالي القروض لمدة زمنية معينة ،ويتم تعديل الودائع وفقا لنسبة الإحتياجات المطلوب احتجازها ووفقا للقانون .
- رسم خريطة لحركة الودائع والقروض خلال فترة زمنية ماضية .
- طرح إجمالي الودائع من إجمالي القروض في كل شهر خلال الفترة لإيجاد سلسلة زمنية للإختلافات بين الودائع والقروض وينسب الفرق المستخرج لإجمالي الودائع .
- استخراج درجة الموسمية في الودائع والقروض باستخدام الأساليب الإحصائية والحاسب الآلي.
- حساب حركة الودائع والقروض المتوقعة خلال العام بشكل شهري ثم حساب الفرق بينهما خلال تلك الفترة وحسابها في شكل نسبة مئوية ؛

تعتبر هذه النقاط أهم الخطوات الممكن اتباعها من أجل تحديد والتنبؤ بالحجم الأمثل للسيولة ووفي العنصر الموالي سنتطرق إلى أهم المقاييس والنسب الخاصة بمؤشر السيولة ؛

III. أهمية تحليل عناصر الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المصرفي

1- مقاييس مؤشر الربحية وعلاقتها بالمبادئ الحديثة للحوكمة المصرفية : مؤشر كفاءة الإيرادات والربحية Earning and Profit Indicator يعبر عن كفاءة أداء الإدارة وقدرتها على توظيف الموجودات توظيفاً سليماً ومثمرا هذا وان نسبة الأرباح المقبولة عالمياً تتراوح بين (45 - 55%) ،أي أن نسبة المصروفات إلي الإيرادات (55%)[20]. ومن أهم نسب الربحية ما يلي :

1-1- نسبة العائد على الموجودات (ROA) : من خلال هذه النسبة نستطيع معرفة صافي الدخل الذي يمكن أن يحصل عليه مختلف الشركاء أو المساهمون في المصرف التجاري من خلال استثمار أموالهم فإذا ما وجدنا أن هذه النسبة مرتفعة نستطيع القول أن هذا المصرف له كفاءة عالية لأدائه المالي وهذا ما يجعله محل انجذاب مختلف المستثمرين ، ونعبر عنها بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

وهذا الذي ترجم في المبدأ الثاني عشر بالنسبة للمبادئ الحديثة للحوكمة المصرفية لشهر جويلية سنة 2015 ، حيث نجد أنه كلما ارتفعت هذه النسبة مقارنة إما(بالسنوات الماضية أو مقارنة بمختلف المصارف التي تنشط في نفس المجال) ،نستطيع القول أن هذا المصرف له كفاءة عالية لأدائه المالي ولن يتم هذا إلا من خلال التقيد بالتطبيق السليم لمضمون المبدأ الخاص بعنصر الإفصاح والشفافية من طرف المصرف التجاري والذي يتجلى من خلال الإفصاح عن جميع الوثائق والتقارير المالية السنوية وحتى تكون هناك شفافية أكبر لابد من الرجوع إلى الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية والتي نص عليها المبدأ العاشر الخاص بالمبادئ الحديثة للحوكمة المصرفية والتي من خلالها يتم الكشف عن جميع التجاوزات والأخطاء المالية المقصودة منها وغير المقصودة سواء المتعلقة بالمصرف أو المساهمين أو المودعين أو كافة أصحاب المصلحة المشتركة ،وهذا كله من أجل ضمان تحقيق عائد مرتفع بما يضمن تحقيق رضا مختلف الشركاء والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة المشتركة .

1-2- نسبة العائد على حق الملكية (ROE) : تقيس نسبة العائد على حق الملكية ما يحصل عليه المالكون من استثمارهم لأموالهم من نشاطات المصرف ، وارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة إدارة المصرف ، وأيضا ارتفاعها يدل على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية (درجة اعتماد المصرف على الإقتراض) وانخفاضها يشير إلى اعتماد المصرف تمويلا متحفظا بالقروض وتقاس بتطبيق المعادلة الآتية[21] :

$$\text{نسبة العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

من خلال تحليل هذه النسبة نجد أن ارتفاعها يدل على كفاءة إدارة المصرف ولكن في نفس الوقت يدل على ارتفاع حجم المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها هذا المصرف نتيجة اعتماده على القروض بشكل كبير ، وهذا ما نص عليه المبدأ الأول الخاص بالمبادئ الحديثة للحوكمة المصرفية الذي رأيناه سابقا ،حيث نجد من بين المهام الموكلة لمجلس الإدارة للمصرف التجاري تحمل المسؤولية الشاملة الخاصة بالمصرف ،بما في ذلك الموافقة والإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمصرف والتي يندرج ضمنها تحقيق نسبة عائد مرتفع والتي من خلالها يستطيع المالكون أن يحصلون على نصيبهم من استثماراتهم لأموالهم ،كما يتوجب على مجلس الإدارة اتباع استراتيجية محكمة في إدارة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها إثر زيادة الرافعة المالية ،وهذا لن يتم إلا من خلال العمل على التنسيق بينه وبين وظيفة إدارة المخاطر التي نص عليها المبدأ السادس الخاص بالمبادئ الحديثة للحوكمة المصرفية حيث

تعمل هذه الوظيفة على تزويده بجميع المعلومات والمخاطر التي قد تعصف بمركزه المالي من خلال اعتماده على أموال الغير والمتمثلة في أموال المقرضين .

1-3- نسب ربحية السهم : وتقيس هذه النسبة مدى ربحية كل سهم من أسهم المصرف التجاري ،حيث من خلال هذه النسبة يستطيع المستثمرين تقييم مستثمراتهم إذا ما حققت أهدافهم وتقاس نسبة ربح السهم وفق ما يلي[22]:

$$\text{نسبة ربح السهم} = \frac{\text{النتيجة الصافية بعد الضريبة}}{\text{عدد الأسهم}} \times 100$$

من خلال هذه النسبة يستطيع المساهم تقييم مستثمراته والحكم عليها ،ولن تكون هذه النسبة حقيقية إذا لم تكن هناك إفصاح وشفافية في مختلف التقارير والقوائم المالية ،وهذا ما نص عليه المبدأ الثاني عشر الخاص بالإفصاح والشفافية ،حيث أوجب أن تكون الحوكمة في المصارف على قدر كاف من الشفافية بالنسبة للمساهمين والمودعين وأصحاب المصالح ،فالشفافية هي أمر ضروري من أجل ترسيخ الحوكمة السليمة والفعالة في المصارف ،وهي تساعد الأطراف المذكورة سابقا (المساهمين) على الرقابة والقيام بالمسائلة أمام مجلس الإدارة والإدارة العليا بشكل صحيح وفعال عند وقوع خلل ما في المصرف ،كما يستطيع المساهم من خلال هذه النسبة معرفة إذا ما كان حقه محفوظ من طرف المصرف من خلال حصوله على النسبة الحقيقية للأرباح الموزعة خلال السنة المالية ،كذلك من خلال هذه النسبة يستطيع المساهم تقييم مركزه المالي ومعرفة مدى مساهمة نصيبه المالي في رفع الأداء المالي لهذا المصرف، كما يمكنه كذلك معرفة حقه في الدفاع عن حقوقه القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية ،وكذلك حمايته من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها ،وهذا ما نص عليها كل من المبدأ الثاني والثالث لمبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية الخاصة بحفظ حقوق جميع المساهمين والمعاملة المتساوية بين جميع المساهمين.

2- مقاييس مؤشر السيولة وعلاقتها بالمبادئ الحديثة للحوكمة المصرفية

ان المستوى المناسب لموقف السيولة هو ما بين (35- 40%) من جملة الموارد المتاحة والقابلة لعمليات التمويل والتي تتكون من راس المال والاحتياطيات والودائع والإقراض المتاح من المصرف المركزي والتمويل بين المصارف. إن تدني مستوى السيولة في المصرف عن الحد الأدنى المتعارف عليه (35%-40%) يشير إلي إمكانية تعرض المصرف إلي أزمة نقص السيولة فيتعرض المصرف إلي تراجع ثقة السوق فيه وقد يؤدي تراجع الثقة إلي المضاربات وسحب الودائع فيتفاقم وضع المصرف[23]
ومن بين أهم النسب لقياس السيولة نجد ما يلي:

2-1- **نسبة الرصيد النقدي** : تشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف على الوفاء بإلتزاماته المالية المترتبة عليه والواجبة الدفع في مواعيدها المحددة من النقدية المتوفرة في الصندوق ولدى البنك المركزي

وأيضا لدى المصارف الأخرى ،وعليه ينبغي تجنب الإفراط في الإرتفاع في هذه النسبة أو انخفاضها ،لأنها إذا ارتفعت سوف ينعكس سلبا على العوائد المصرفية وذلك لعدم استغلال تلك الأموال في استثمارات يمكن أن تدر ربحا على المصرف أما انخفاضها فيعرض المصرف إلى مشاكل كثيرة ،أي هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة ، وتقاس بتطبيق المعادلة الآتية[24] :

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق + النقد في البنك المركزي+ أرصدة لدى المصارف}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

تعتبر نسبة الرصيد النقدي من النسب الجد حساسة حيث تسهر معظم المصارف على استقرار هذه النسبة في مستواها الطبيعي بحيث تحفظ لها مستوى معين من تحقيق العوائد دون اهمال خطر الوقوع في مشكل عجز السيولة، بمعني عدم توفر السيولة الآنية والفورية لتسديد الدفعات المستحقة ،وهذا ما نص عليه المبدأ التاسع الخاص بالمبادئ الحديثة للحوكمة المصرفية من خلال ابراز الدور الرئيسي الذي تلعبه وظيفة الإمتثال من خلال متابعتها لمدى توافق مهام وأنشطة المصرف مع القوانين والتنظيمات المعمول بها ،والتي نجد من بينها القوانين والتنظيمات الخاصة بتحديد نسبة الرصيد النقدي ومدى ملائمتها مع القوانين والتنظيمات الخاصة بتحديدها كما نجد أنه هناك دور أساسي لوظيفة إدارة المخاطر في تقييم الخطر الناجم عن ارتفاع أو انخفاض هذه النسبة عن مستواها الطبيعي وهذا ما نص عليه كل من المبدأ السادس والسابع والثامن المتعلقين بالمهام الموكلة لوظيفة إدارة المخاطر من خلال رصد متابعة ومراقبة المخاطر ، وكذا التبليغ عنها.

2-2- نسبة الإحتياطي القانوني : تحتفظ المصارف عادة برصيد نقدي بدون فائدة لدى البنك المركزي يسمى بالإحتياطي القانوني بنسبة (20٪) وهو نسبة معينة من الودائع وعادة ما يكون البنك المركزي هو المحدد لهذه النسبة بما يتلاءم مع السياسات العامة ،وعلى المصارف الإلتزام بها ،وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعا لظروف البلد الإقتصادية ،ويمكن التعبير عنها من خلال العلاقة التالية[25]:

$$\text{نسبة الإحتياطي القانوني} = \frac{\text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

تعبر هذه النسبة عن الرصيد النقدي الذي يلزم جميع المصارف أن تودعه لدى البنك المركزي حيث يعود تحديد هذه النسبة للبنك المركزي ،وهذا ما نص عليه المبدأ الأول الخاص بمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والذي نص على ضرورة توفر الإطار الفعال للحوكمة ،وذلك من خلال تهيئة وتوفير جميع القوانين والتنظيمات التي تنظم النشاط البنكي والتي نجد من بينها القوانين الخاصة بتحديد نسبة الإحتياط القانوني التي تقع ضمن مسؤولية البنك المركزي ،وتعود له السلطة الكاملة في تحديد هذه النسبة وفق ما يتلاءم مع السياسات العامة للبلاد.

2-3- نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع : تقيس هذه النسبة الموجودات السائلة لدى المصرف إلى اجمالي الموجودات ،تعني زيادتها أن هناك أرصدة نقدية غير عاملة مما يقلل العائد النهائي للمصرف ، ونقص تلك النسبة عن معدلاتها يعني مواجهة المصرف لأخطار عدة مثل السحب المفاجئ وخطر التمويل وغيرها من الأخطار وتقاس هذه النسبة بتطبيق المعادلة التالية[26] :

$$\text{النسبة المئوية للودائع الجارية إلى مجموع الودائع} = \frac{\text{الودائع الجارية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

من خلال هذه النسبة يستطيع المصرف التجاري تقييم كفاءة إدارته بالنسبة لتسيير الودائع الجارية لأن زيادة هذه النسبة تدل على أنه هناك ودائع جارية غير مستغلة وانخفاضها يدل على أنه هناك احتمال الوقوع في مخاطر السحب المفاجئ من طرف المودعين أو المتعاملين مع المصرف ،وهذا ما نص عليه المبدأ السابع الخاص بالمبادئ الحديثة للحوكمة المصرفية المتضمن رصد ،متابعة ومراقبة المخاطر حيث ناشد بضرورة مواكبة المصرف لجميع الإحتمالات والتقلبات والتغيرات التي يمكن أن تواجهه كما يجب عليه تحديد جميع المخاطر والعمل على مراقبتها بشكل مستمر ،ومن بين هذه المخاطر نجد المخاطر الخاصة بالسحب المفاجئ التي تداهم المصارف خاصة في حالة تسرب الإشاعات وتزعزع الثقة بين المصرف ومختلف الزبائن المتعاملين معه وخير دليل ما شهدناه في الأزمة المالية العالمية الأخيرة والمتمثلة في أزمة الرهن العقاري لسنة 2008، والتي تضررت منها جل إقتصاديات العالم سواء بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة .

خاتمــة

تلجأ معظم المصارف الدولية إلى اتباع أساليب محكمة ومدروسة من طرف مختلف الهيئات المختصة في تسييرها، ومن بين أهم هذه الأساليب التقيد بالتطبيق الجيد للمبادئ الحديثة الخاصة بالحوكمة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل وفق وثيقة شهر جويلية لسنة 2015 ، حيث تظهر انعكاساتها الإيجابية جليا في تحسين الأداء المصرفي ،وهذا ما يظهر من خلال ارتفاع مختلف معدلات مؤشراته المالية لكل من (مؤشر الربحية ، مؤشر السيولة) .

نتائج الدراسة: يمكن إبراز أهم الإنعكاسات للحوكمة المصرفية على تحسين الأداء المصرفي من خلال ما يلي:

- تعتبر الحوكمة المصرفية كنظام يفصل في العلاقة الرابطة بين كل من المساهمين والمسيرين ومختلف أصحاب المصلحة المشتركة داخل المصرف ، بما يضمن لهم حقوقهم المادية والمعنوية.
- تسهر لجنة بازل في كل مرة على تحيين واطلاق مدونات جديدة تضمن مجموعة من المبادئ والقواعد الخاصة بها ، وذلك بما يوافق تركيبة وتشكيلة مختلف المصارف والمؤسسات العالمية.

- تطبيق مختلف المبادئ الحديثة للحوكمة المصرفية داخل المؤسسات المصرفية يؤدي إلى تحسين كل من مؤشر الربحية ومؤشر السيولة وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع كفاءة الأداء المالي للمصرف التجاري.
- تطبيق الحوكمة المصرفية يؤدي إلى انخفاض كلفة رأس المال وما يصاحبه من ارتفاع في تقييم جدارة المصارف المقترضة الأمر الذي يزيد من جاذبية الإستثمار من قبل المستثمرين ويؤدي بالتالي إلى النمو والتوظيف واستخدام جميع الإمكانات المتاحة .

توصيات الدراسة : أما عن توصيات الدراسة التي يمكن اقتراحها فيمكن ايجازها فيما يلي :

- إن تبني مبادئ الحوكمة في أي بلد لا يمكن أن يتحقق إلا اذا كان هناك مناخ وبيئة تضمن تطبيق تلك المبادئ، وهذا ضمن الأطر القانونية والتنظيمية.
- السعي لمواكبة المستجدات الدولية للقطاع المصرفي من خلال إعطاء مرونة أكبر للقوانين المصرفية المعمول بها، وذلك حتى يستطيع أي نظام مصرفي تبني هذه المستجدات والتطورات فور ظهورها.
- تطبيق الحوكمة المصرفية يؤدي إلى ارتفاع قدرة المصارف في الحصول على مختلف مصادر التمويل الخارجي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإستثمار والنمو والتوظيف والإستخدام الأمثل لجميع الإمكانات .

الهوامـــــش والمراجـع

[1]– شعبان فرج ، ***الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر (دراسة حالة الجزائر 2000-2010)*** ،أطروحة دكتوراه ،تخصص نقود ومالية ،قسم العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر 3 ،2011/2012 ص8.

[2] – محسن أحمد الخضيري ، ***حوكمة الشركات*** ،ط 1 ،مجموعة النيل العربية ،مصر ،2005 ، ص7.

[3] – عزيزة بن سمينة ،هشام عمر حمودي ،***إدراج آليات المحاسبة عن زكاة الموال ضمن لوائح الحوكمة بهدف تفعيل أداء الشركات*** ، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات ، يوم 19-20 نوفمبر 2013 ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ،الجزائر ص 74 .

[4]– علاء فرحان طالب ،ايمان شيحان المشهداني ،***الحوكمة المؤسسية والأداء المالي والإستراتيجي للمصارف*** ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،ط1 ، 2011،ص 24 .

[5] – بن علي بلعزوز ،عبد الرزاق حبار ،***الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية (مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر)*** ،الملتقى العلمي الدولي المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية يوم 20-21 أكتوبر 2009 ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر ، ص 5 .

[6] – عادل قطوش ،أمال ولد قادة ، ***آلية تطبيق الحوكمة داخل الجهاز المصرفي*** ، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات ، يوم 19-20 نوفمبر 2013، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ،ص 458.

[7] – مريم بونيهي ،***دور لجنة بازل في ارساء وتعزيز الحوكمة في القطاع المصرفي*** ،المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل المؤسسات والإقتصاديات ، يوم 19_20 نوفمبر 2013 ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ،الجزائر ،ص 56 .

[8] – العربي عطية ،شريفة جعيدي ،مرجع سابق ،ص 10 .

[9] - Basel Committee on Banking Supervision , ***corporate governance principles for banks***, July ,2015 ,p8-38 .

[10] – صالح خالد صافي ،***تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي*** ،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية – الواقع وتحديات– ،يوم 03 جولية 2013 ،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ،الجزائر ، ص 387.

[11] – عباس الخفاجي نعمة ،محمد ياغي احسان ،***استخدام بطاقة الأداء المتوازن في قياس أداء المصارف التجارية (منظور متعدد الأبعاد)*** ،دار الأيام ،عمان ،2015 ،ص 40.

[12] – محمد جموعي قريشي ،***تقييم أداء المؤسسات المصرفية : دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية – خلال الفترة 1994-2000*** ،مجلة الباحث ،العدد 3 ،2004 ، ص 90.

[13] – علاء فرحان طالب ،ايمان شيحان المشهداني ،مرجع سابق ،ص 77 .

[14] – فهد نصر حمود مزنان ،مرجع سابق ، ص 30 .

[15] – لطفي أمين السيد أحمد ،***المحاسبة والتحليل المالي في الفنادق*** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2007 ص109 .

[16] – حداد اكرم ،هذلول مشهور ، مرجع سابق ،ص 147 .

[17] ـ شوقي بورقبة ،***طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية*** ،مركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي ،جامعة الملك عبد العزيز ،جدة ، السعودية ،ص9.

[18] ـ سنان زهير محمد جميل ،سوسن أحمد سعيد ، ***تقييم أداء المصارف التجارية بإستخدام نسبة السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والإستثمار للفترة 2002 -2004*** ،مجلة تنمية الرافدين ،العدد 85(29) ،سنة 2007 ،ص 122 .

[19] – عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق ، ص 223 .

[20] – خلف الله أحمد محمد عربي ، فاطمة أحمد الطيب ،***التنبؤ بمعيار CAEL باستخدام تحليل التمييز– دراسة حالة البنوك التجارية السودانية الفترة (2002-2009)*** ،على الموقع الإلكتروني : http://www.alnoor.se/article.asp?id=108228 (يوم 28.01.2017 على الساعة 23:10)

[21] – علاء فرحان طالب ،ايمان شيحان المشهداني ،مرجع سابق ،ص 81 .

[22] – نفس المرجع ،ص 82 .

[23] – خلف الله أحمد محمد عربي ، فاطمة أحمد الطيب ، مرجع سابق .

[24] – طالب علاء فرحان ،ايمان شيحان المشهداني ،مرجع سابق ،ص 84 .

[25] – نفس المرجع ، ص 411 .

[26] – صالح خالص صافي ، مرجع سابق ، ص 395 .